تقييم الملاءة المالية لمجموعة من البنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2016-2020)

Assessing the solvency of a group of private banks in Algeria during the period (2016-2020)

نكاع ريان* [1] ، بوالكور نور الدين [2]

[1] جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة (الجزائر)، r.nekaa@univ-skikda.dz

مخبر الاقتصاد والمالية وإدارة الأعمال (ECOFIMA)

[2] جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة (الجزائر)، n.boulkour@univ-skikda.dz

مخبر الاقتصاد والمالية وإدارة الأعمال (ECOFIMA)

تاريخ الاستلام: 2022/06/30 تاريخ القبول: 2022/12/15 تاريخ النشر: 2022/12/21

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الملاءة المالية لعينة من البنوك الخاصة العاملة بالجزائر وهي بنك Fransabank، بنك Bnp Paribas، وبنك الخليج الجزائريAGB ، باستخدام نسب الملاءة اعتمادا على القوائم المالية للبنوك الثلاثة خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى غاية 2020.

وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الثلاثة محل الدراسة قادرة على مواجهة الالتزامات المتمثلة في رد الودائع بالاعتماد على حقوق ملكيتها، كما أنها تعتمد على رأسمالها كمصدر أساسي في التمويل وتكوين أصولها، وبإمكانها التصدي لمخاطر عدم القدرة على استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض، وعليه تتمتع البنوك الثلاثة بدرجة ملاءة مالية كافية ومقبولة.

كلمات مفتاحية: رأس المال، الملاءة المالية، كفاية رأس المال، النسب المالية، القوائم المالية.

Abstract:

This study aimed to assess the solvency of a sample of private banks operating in Algeria, namely Fransabank, Bnp Paribas and AGB, using solvency ratios based on the financial statements of the three banks during the period from 2016 to 2020.

The study concluded that the three banks under study are able to meet the obligations represented in returning deposits based on their ownership rights, as they depend on their capital as a primary source of financing and the formation of their assets, and they can address the risks of not being able to recover part of the money invested in loans, and accordingly banks enjoy All three are of sufficient and acceptable solvency.

Keywords: capital; Solvency; capital adequacy; financial ratios; Financial Statements.

* المؤلف المراسل .

مقدمة:

تعد البنوك محور المؤسسات المالية وركيزة أساسية للنظام المالي لدورها البالغ الأهمية في بناء وتطوير الاقتصاد ونظرا للتطورات الحاصلة في الجانب التكنولوجي وتزايد حدة المنافسة العالمية نتيجة الانفتاح الاقتصادي والتجاري مما جعل البنوك تعمل في بيئة تكتنفها درجة عالية من عدم التأكد وتعرضها لمختلف المخاطر كالمخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق... وغيرها نتيجة ممارسة النشاط المصرفي، وتوظيف أموالها في عمليات لا تخلو من تلك المخاطر مثل منح الائتمان ومختلف التوظيفات الأخرى، وذلك لقاء التزام حتمي وهو ضمان أموال المودعين، الأمر الذي أثار اهتمام وتوجهات السلطات والجهات الإشرافية والرقابية بموضوع الملاءة المالية (كفاية رأس المال)، حيث يلعب رأس المال دورا هاما في المحافظة على صلابة ومتانة البنوك وسلامة النظام المصرفي بوجه عام باعتباره خط الدفاع الأول والحاجز الواقي لمواجهة مختلف المخاطر المحتملة والخسائر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك، مما يحتم على هذه الأخيرة تدعيم كفاية رأس مالها وبالتالي تعزيز درجة ملاءتها المالية وتقوية مراكزها المالية أمام مختلف الدوائر المالية.

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

هل تتمتع البنوك محل الدراسة بدرجة ملاءة مالية كافية لمواجهة مختلف العوارض المحتملة الناتجة عن النشاط المصرفي؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج التحليلي والمنهج الوصفي من خلال تقسيم الدراسة كما يلي:

المحور الاول: الإطار النظري للملاءة المالية للبنوك التجارية

أولا: ماهية رأس المال المصرفي

ثانيا: وظائف ومكونات رأس المال المصرفي

ثالثا: مفهوم الملاءة المالية للبنوك التجارية (كفاية رأس المال) ومؤشرات قياسها

المحور الثاني: تقييم الملاءة المالية للبنوك محل الدراسة

أولا: تقديم البنوك محل الدراسة

ثانيا: تحليل نسب الملاءة المالية

المحور الأول: الإطار النظري للملاءة المالية للبنوك التجارية

يعتبر موضوع الملاءة المالية من أهم التحديات التي تسعى البنوك إلى تحقيقها، بغية تعزيز مراكزها المالية وتقوية موقفها التنافسي في الساحة المصرفية وكذا المالية، الأمر الذي يضمن بوجه خاص الحفاظ على أموال المودعين، والقدرة على مواجهة مختلف العوارض التي تواجهها نتيجة طبيعة عملها.

أولا: ماهية رأس المال المصرفي

نتناول فيما يأتي مفهوم رأس المال في المصارف التجارية بوجه خاص وأهميته بالنسبة لها، وكذا أبرز الأساليب المستخدمة لتدعيمه وزيادته.

1. مفهوم رأس المال المصرفي

يمكن تعريف رأس المال بوجه عام بأنه الفرق بين الموجودات والمطلوبات في أي منشأة[1]. كما يعرف على أنه: جميع الموجودات المنقولة وغير المنقولة مطروح منه المطلوبات[2].

رأس المال المصرفي: وهو مقدار الأموال التي تحمي المصرف عند التعرض إلى الخسائر[3]. ويعد بمثابة التمويل طويل الأجل الذي يأتي من الديون، وحق الملكية، والذي يعمل على دعم موجودات البنك طويلة الأجل، ويعمل كمستوعب للخسائر عند تحققها[4]. ويرى البعض أن هناك مفهومين لرأس المال أحدهما يتمثل في رأس المال المدفوع، والآخر يتسع ليشمل جميع حقوق المساهمين المعلنة وغير المعلنة[5].

كما يعرف على أنه: "صافي موجودات البنك والتي تضم الاستثمارات الأصلية فضلا عن المكاسب والأرباح"[6]. **2. أهمية رأس المال المصرفي**

يلعب رأس مال المصارف دورا مهما في المحافظة على سلامة ومتانة وصلابة واستقرار وضع المصارف، وسلامة الأنظمة المصرفية بوجه عام، حيث يمثل رأس ما المصرف مصدر تمويل وأساسا للنمو المستقبلي، وامتصاص أي خسارة غير متوقعة بإمكان المصرف أن يتعرض لها قبل أن تطال أموال المودعين، وعليه أولت الجهات الرقابية اهتماما بالغا لموضوع رأس المال واشترطت وجود حد أدنى من معيار كفاية رأس المال يضمن خفض المخاطر والخسائر التي يمكن أن يتعرض لها كل من المودعين والدائنين، وتوفير الاستقرار في الصناعة المصرفية، وشجعت المصارف على التشغيل عند مستويات أعلى من الحد الأدنى المفروض، والعمل على تعديل هذا الحد عند شعورهم بأي مخاطر جديدة، أو عدم التأكد من مدى جودة الموجودات القائمة[7]. ويختلف دور راس المال في المنشآت الاقتصادية غير المصرفية عنه في المنشآت المصرفية، حيث تنصب المهمة الأساسية في المنشآت غير المصرفية (المنشآت الصناعية والتجارية والخدمية) على تمويل وشراء المباني والآلات والمعدات اللازمة للمشروع في العمليات الإنتاجية كهدف أولي، ثم حماية حقوق الدائنين قصيرة وطويلة الأجل كهدف ثانوي، وتنعكس هذه الصورة بالنسبة لدور رأس المال في المنشآت المصرفية، إذ يشكل رأس المال خط الدفاع الأول لحماية أموال الدائنين اتجاه أي خسارة أو عارض خارجي قد تتعرض له المنشأة المصرفية، في حين يكون دور رأس المال في تمويل وشراء الموجودات الثابتة ثانويا، ولأجل ذلك يفترض في رأس المال المصرفي أن يكون مدفوعا بالكامل ومتاحا للتصرف به عند الحاجة[8].

3. أساليب زيادة رأس المال المصرفي

تتبع البنوك عدة أساليب لزيادة رأسمالها والتي تتمثل أساسا في يلي:

1.3. تحسين هوامش الربحية

تتمثل ربحية المصرف بالفرق بين إيرادات ونفقات المصرف، فكلما سعت الغدارة إلى زيادة إيراداتها وتخفيض نفقاتها سيؤدي ذلك إلى زيادة المصرف، فضلا عن انه يمكن زيادة ربحية المصارف من خلال انتقال المصارف من تقديم الخدمات التقليدية

والتي تتمثل في الإيداع والإقراض إلى ما يعرف بالصيرفة الشاملة وزيادة كفاءة المصارف وتوسيع قاعدة الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف [9].

2.3. زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة

يتمثل هذا الأسلوب في إصدار أسهم جديدة يتم بيعها إما للمساهمين القدماء، أو تعرض للاكتتاب العام، حيث يسمح هذا الأسلوب للمصرف بالحصول على موارد مالية جديدة[10]. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الزيادة لا تترتب عليها زيادة القوة الإيرادية للمصرف بل إنها قد تؤدي إلى تخفيض الربحية لذا فإن الأسلوب الأمثل لتحسين القوة الإيرادية للمصرف هو توجيه الأموال المستمدة من إصدار أسهم جديدة في التوظيف في عمليات الإقراض والاستثمار، وإلا فإن قدامى المساهمين سوف يعارضون أي اتجاه لزيادة رأس المال[11].

3.3. زيادة رأس المال باحتجاز الأرباح

تلجأ بعض المصارف إلى زيادة رؤوس أموالها من خلال احتجاز نسبة معينة من الأرباح التي تحققها، غير أن هذه الطريقة تعتبر غير ملائمة لصغار المالكين الذين يعتمدون على الأرباح الموزعة لتغطية احتياجاتهم الأساسية[12]. ويكاد يكون هذا المصدر الأكثر شيوعا والأرخص مقارنة بزيادة رأس المال عن طريق إصدار الأسهم، ومن الضروري توظيف مبلغ الأرباح المحتجزة بمعدل عائد مناسب يعادل تكلفة الفرصة البديلة والأمر نفسه بالنسبة لإصدار الأسهم إذ يتوجب استثمار الأموال المتأتية من عملية الإصدار بمعدل عائد يعادل على الأقل العائد الحالي على الاستثمارات بهدف المحافظة على معدل التوزيعات كوسيلة للحفاظ على القيمة سعر السهم، ولهذه الطريقة عدة انتقادات أبرزها تولد آثار عكسية على القيمة السوقية للأسهم، بمعنى أن قيمة السهم عند توزيع الأرباح مضافا إليها قيمة التوزيع تكون أكبر من القيمة السوقية عند عدم إجراء التوزيعات من الأرباح[13].

وأن من أبرز الفوائد التي تحققها البنوك عند زيادة رأسمالها ما يلي[14]:

- تعزيز رأس مال تلك المصارف بحيث تكون ملائمة مع النسبة المفروضة على المصارف العالمية.
- تمكينها من زيادة انتشارها في البلد من خلال زيادة فروع تلك المصارف والتي تعزز من قدرتها على استقطاب الودائع وإعطاء التسهيلات.
- تمكين المصارف من تفعيل مواردها البشرية الحالية، واستقطاب الكفاءات المصرفية إذا توفرت لها الإغراءات المالية المناسبة.
- تمكين المصارف من توفير التسهيلات المطلوبة للمؤسسات أو المجموعات التجارية أو الصناعية الكبيرة خصوصا أن الحد الأقصى لمبلغ التسهيلات المسموح إعطاءها يرتبط ارتباطا مباشرا بحجم الأموال الخاصة بكل مصرف.
- تمكين المصارف الكبيرة من استخدام التكنولوجيا الحديثة مما يسهل منافسة البنوك الأجنبية الكبيرة أو البنوك الأجنبية المشتركة العاملة في البلد.

- تعزيز قدرة المصارف على الحصول على تسهيلات كبيرة من المصارف العالمية وخصوصا في حقل تعزيز الاعتمادات المستندية المفتوحة.
- تعزيز قدرة المصارف على مواجهة أي خسائر قد تنجم عن عمليات التسليف والإقراض التي تقوم بها.
- تمكين المصارف من استقطاب أموال متوسطة وطويلة الأجل من خلال إصدار سندات دين تتراوح آجالها بين ثلاث وخمس سنوات وتسويقها خارج البلد.

ثانيا: وظائف ومكونات رأس المال المصرفي

بعد التطرق لكل من مفهوم وأهمية رأس المال المصرفي سنعرض وظائف ومكونات هذا الأخير فيما يلي:

1. وظائف رأس المال المصرفي

يعد رأس المال المصرفي وسيلة لحماية أموال المودعين من أي خسارة غير متوقعة مما يعزز ثقة الجمهور والدائنين لدى البنك، ومن هنا تبرز الوظائف الأساسية لرأس المال المصرفي فيما يلي [15]:

1.1. حماية أموال المودعين

وتعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف لرأس المال المصرفي لحماية أموال المودعين من أي خسارة غير متوقعة محتمل أن يتعرض لها البنك بشكل عام تعمل ضمن بيئة تتعرض إلى درجة عالية من عدم التأكد مما يجعله معرضا لمختلف المخاطر.

2.1. الوظيفة التشغيلية

يوفر رأس المال الأموال التي يحتاجها البنك للحصول على رخصة التنظيم وتشغيلها قبل الحصول على الأموال من مصادر أخرى، وأن المؤسسة الجديدة تحتاج إلى الأموال للبدء في الحصول على تسهيلات الأرض، البناء، المعدات وغيرها...إلى جانب تعيين الموظفين قبل الافتتاح.

3.1. تمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية المستخدمة من طرف البنك

لا تمول هذه البنود بواسطة الودائع، لكنها تمول من خلال رأس المال المدفوع، هو البند الذي لا يتم أدائه إلا عند تصفية البنك.

4.1. تمويل النشاط الإقراضي والاستثماري

يعد رأس المال كل ما يمتلكه البنك عند بداية التأسيس عن طريق رأس المال المدفوع والذي يكون بنوعين إما أصول ثابتة أو نقدية يمكن من خلاله القيام بالنشاطات المصرفية.

5.1. تحديد القوة التصويتية للمالكين

يستخدم رأس المال الممتلك في تمثيل المالكين في مجلس إدارة المصرف، إذ تحدد قوة المساهمين في تعيين وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام بعدد الأسهم التي يمتلكونها [16].

2. مكونات رأس المال المصرفي

يتكون رأس المال المصرفي من عناصر رئيسية والتي سنعرضها بشيء من التفصيل فيما يلي:

1.2. رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى)

ويسمى بالإنجليزية "الشريحة الأولى" ويعتبر العنصر الوحيد المتفق عليه بين مختلف الأنظمة المصرفية، ويتم نشره في الحسابات الختامية ويحسب على أساسه عادة هوامش الربح وملاءة المصرف وقدرته على المنافسة[17]. وهو المبلغ الذي عن طريقه تفوق موجودات المصرف مبلغ التزاماته، ومسؤولياته المالية، ويعد من أهم مكونات رأس المال، ويعد نواة رأس المال وخط الدفاع الأول لكل المخاطر المالية[18]. ويتألف رأس المال الأساسي من:

1.1.2. رأس المال المدفوع: يمثل رأس المال المدفوع مجموع المبالغ التي قام بدفعها أصحاب المصرف والمساهمين في تكوين رأسماله، إذ يعتبر حماية لأموال المودعين في حالة إفلاس المصرف، وبالتالي فإن وظيفته وقائية قبل أن تكون تشغيلية[19]. ويمثل نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها من جميع المصادر، ولكن أهميته كما أشرنا لا يمكن المبالغة فيها، فهو يساعد على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف ضد ما يطرأ من تغيرات على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها المصرف أمواله[20]. ويتكون من حقوق المساهمين الدائمة والتي تضم الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل، بالإضافة إلى الأسهم الممتازة بدون آجال استحقاق معينة وأرباح غير تراكمية، حيث تستثنى الأسهم الممتازة ذات الأرباح التراكمية منه.

2.1.2. الاحتياطات المعلنة: وهي عبارة عن المبالغ التي اقتطعها المصرف خلال سنوات عمله وتراكمت في صورة احتياطيات لتشكل ضمان إضافي للمودعين والدائنين الآخرين ولمساعدته على ممارسته أعماله المصرفية، وتنقسم إلى الاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي، والاحتياطي الخاص الذي يحتفظ به البنك باختياره[21].

3.1.2. الأرباح المحتجزة (غير الموزعة): وتمثل صافي الأرباح الناتجة عن عمل البنك، والتي قام بالاحتفاظ بها بدلا من توزيعها على المساهمين[22].

وننوه إلى أنه هناك مجموعة من العناصر يتم استبعادها من رأس المال الأساسي وهي[23]:

- الشهرة (القيم المعنوية).
- الاستثمارات في المصارف والمؤسسات المالية التابعة، وذلك لتجنب ازدواج حساب نفس راس المال من قبل مختلف وحدات المجموعة.
- الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال المصارف.

2.2. رأس المال المساند (الشريحة الثانية)

ويمثل الأموال التي تدعم رأس المال الأساس، ولا تكون متأتية من نشاط المصرف الاعتيادي، وإنما من موارد أخرى نقدية، وغير نقدية[24]. ويشمل جملة من المكونات:

1.2.2. الاحتياطات غير المعلنة: وهي الاحتياطات السرية التي لا تظهر ضمن الحسابات الختامية عند نشرها، شريطة أن يكون قد تم تمريرها من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن تكون مقبولة من السلطات الرقابية، وهي مكونة من الأرباح الصافية بعد الضريبة بغرض مواجهة خسائر غير متوقعة في المستقبل[25].

2.2.2. احتياطيات إعادة التقييم: وهي الاحتياطيات التي تظهر نتيجة تقييم موجودات البنك لإظهار قيمتها الجارية (الحالية) بدلا من قيمتها الدفترية، ويتم خصم 55% نظرا لاحتمالات خضوع تلك الفروق للضريبة عند عملية بيع موجودات البنك[26].

3.2.2. المخصصات العامة: وهي مبالغ تحتجز لمواجهة أي خسائر مستقبلية، ويتم احتسابها في رأس المال المساند إذا كانت غير مخصصة لمقابلة خسائر محددة.

4.2.2. الدين المساند: ويتمثل هذا الدين في السندات التي يتم طرحها لأجل محدد، ويشترط في هذا الدين ألا يتجاوز مدة 5 سنوات، على أن يخصم 20% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمسة الأخيرة، ومن خصائصه أن يرد بعد سداد حقوق المودعين بالبنك وقبل سداد ما قد يستحق للمساهمين في حالة إفلاس البنك[27].

5.2.2. الأدوات الرأسمالية المتنوعة: ويندرج ضمنها الأدوات الرأسمالية التي تضم فئات متنوعة من الأسهم وأدوات الدين، بشرط أن تكون مدفوعة بالكامل، ومتاحة لغرض تغطية الخسائر، وغير قابلة للإطفاء، ويمكن تأجيل دفع العوائد المستحقة عليها[28].

ويجب أن يدرج رأس المال المساند ضمن الأموال الخاصة القانونية في حدود رأس المال الأساسي[29]. بمعنى أنه لا يجب أن يزيد رأس المال المساند عن 100% من رأس المال الأساسي.

3.2. رأس المال من المستوى الثالث (الشريحة الثالثة)

ويتمثل رأس المال من المستوى الثالث في القروض قصيرة الأجل المخصصة لتغطية مخاطر السوق، ويشترط في هذه القروض مجموعة من الشروط حتى يتم اعتبارها بمثابة رأس مال من المستوى الثالث، ومن أهم هذه الشروط ما يلي[30]:

- أن يكون لها على الأقل تاريخ استحقاق أولي يقدر بسنتين؛
- أن لا يتم تسديدها قبل تاريخ استحقاقها المحدد إلا بموافقة السلطات الرقابية؛
- أن تكون خاضعة لبند إغلاق Clause de Verrouillage ينص على عدم تسديد الفوائد أو أصل القروض حتى تاريخ الاستحقاق في حالة ما إذا كان القيام بالتسديد يتسبب في انخفاض رأس مال المصرف لأقل من المتطلبات الدنيا المحددة.

4.2. رأس المال الإجمالي

ويعبر عن محصلة كل من رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى)، رأس المال المساند (الشريحة الثانية)، ورأس المال من المستوى الثالث (الشريحة الثالثة)[31]. وعليه يمكن الإشارة إليه على النحو التالي:

رأس المال الإجمالي = رأس المال الأساسي + راس المال المساند + رأس المال من المستوى الثالث

ثالثا: مفهوم الملاءة المالية للبنوك التجارية (كفاية رأس المال) ومؤشرات قياسها

في ظل طبيعة عمل البنوك التجارية والتطورات الحاصلة، تزايد الاهتمام بموضوع الملاءة المالية من قبل السلطات الرقابية والإشرافية ومن قبل البنوك ذاتها لما تواجهه هذه الأخيرة من عوارض ومخاطر وبيئة تنافسية، وهو ما أكسب الملاءة المالية أهمية بالغة، وفي نفس الصدد هناك العديد من المؤشرات التي تسمح بقياسها لمعرفة مستوى أداء البنك ودرجة تمتعه بملاءة مالية وسيتم تسليط الضوء على مفهوم الملاءة المالية للبنوك التجارية وأهم مؤشرات قياسها.

1. مفهوم الملاءة المالية للبنوك التجارية (كفاية رأس المال)

إن الملاءة المالية للبنك وكفاية رأس المال، هما مفهومان مصرفيان لا يختلفان في مضمونهما، فهما تعبيران مترادفان، أهدافهما واحدة وهي دعم ثقة المودعين بالمصرف، ليتمكن المصرف من اجتذاب الودائع اللازمة لتأمين حسن سير عمله ونموه، وامتصاص (تغطية) أية خسائر غير متوقعة، وتمكين المصرف من متابعة نشاطاته وفعالياته المختلفة من غير أن تتأثر ثقة المودعين به وقيامهم بسحب ودائعهم[32].

وتعني الملاءة Solvency في لغة العمل المصرفي المتانة، أي قدرة المصرف على سداد التزاماته المالية تجاه الغير في وقت استحقاقها، وتعتبر الودائع المصرفية أهم التزام للمصرف. وتعرف درجة الملاءة لدى البنك باحتمالية إعسار البنك[33]، بمعنى أن انخفاض هذه الاحتمالية يعني ارتفاع درجة ملاءة البنك.

كما تعرف الملاءة المالية بالرصيد الصافي للبنك، أي الفرق بين قيمة استعمالاته والتزاماته، فنقول أن البنك له ملاءة مالية في حالة تفوق استعمالاته على التزاماته، كما يمكن تعريفها باحتمال عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته[34].حيث تعكس الملاءة المالية القدرة على امتلاك الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية أو هي الفرق بين الأصول والخصوم بحيث يكون هذا الفرق دوما في صالح الأصول[35].

وتعرف كفاية رأس المال بأنها: قدرة البنك على تحمل المخاطر بالاعتماد على موارده الذاتية (رأس المال والاحتياطيات)، ويكون ذلك بالاحتفاظ بمقدار محدد من الأموال بالنسبة للأصول المستثمرة. كما تعكس مدى متانة وقدرة رأس مال البنك وأمواله الخاصة على امتصاص مخاطر وخسائر فشل العمليات الاستثمارية كمخاطر عدم السداد وانخفاض قيمة الاستثمارات[36].

وتعبر الملاءة المالية عن قدرة وكفاءة البنك في قياس وتوجيه ومراقبة المخاطر التي يواجهها بهدف السيطرة عليها واتخاذ القرارات التي تدعم قدرته التنافسية وقدرته على الوفاء بالتزاماته وفق تواريخ استحقاقها المتفق عليها بين البنك وعملائه، وعليه فإن البنوك التجارية مطالبة بتوفير غطاء رأسمالي كافي لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها، ووضع الاستراتيجية المناسبة للمحافظة على هذا الغطاء الرأسمالي [37].

2. مؤشرات قياس الملاءة المالية في البنوك التجارية

تتيح هذه المؤشرات كشف قدرة البنك على مواجهة مختلف مخاطر الائتمان والاستثمار، وفي دراستنا تم اعتماد ثلاثة نسب لقياس الملاءة المالية وهي (نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الودائع، نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض) والتي تعد من أهم النسب:

1.2. نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الودائع Equity Capital to Total Deposits

تشير هذه النسبة إلى مدى مقدرة البنك على رد الودائع التي حصل عليها من خلال أمواله الخاصة، كما تشير إلى مدى اعتماده على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل فكلما زادت هذه النسبة زاد معها أمان المودعين[38]. فهي تهدف إلى قياس المخاطر الناتجة عن زيادة مجموع الودائع عن نسبة معينة من رأس المال، وقد قامت البنوك بتحديد نسبة 10% كحد أقصى لهذا المقياس، أي كلما زادت قيمة الودائع عن عشرة أضعاف رأس المال كلما زادت مخاطر المودعين لديه، ويعاب على هذا المعيار عدم أخذه في الاعتبار مجموع ونوعية الأصول التي يتم فيها توظيف الودائع، وتقاس بقسمة حقوق الملكية على إجمالي الودائع[39]. ونرمز لها ب CA، ويتم حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الودائع} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

2.2. نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول Equity Capital to Total Assets

تشير نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول إلى المدى الذي اتجه إليه المصرف في الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل الأصول، حيث أن زيادة هذه النسبة تعني حماية أفضل للمودعين، وهو ما يعكس هدف السلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي،[40]. ونرمز لها ب CB ويتم حساب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

3.2. نسبة حقوق الملكية إلى مجموع القروض Equity Capital to Total Loans

تعتبر هذه النسبة مقياس لهامش الأمان في مواجهة مخاطر عدم القدرة على استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض، وتقاس بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى القروض} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي القروض}} \times 100$$

المحور الثاني: تقييم الملاءة المالية للبنوك محل الدراسة

بعد التطرق للإطار النظري للملاءة المالية في البنوك التجارية في المحور الأول سنقوم في هذا المحور بتقييم الملاءة المالية لثلاثة بنوك خاصة عاملة بالجزائر وهي: (بنك Fransabank، بنك BnP Paribas، وبنك الخليج الجزائر AGB).

أولا: تقديم البنوك محل الدراسة

نعرض فيما يلي نبذة مختصرة عن البنوك الثلاثة محل الدراسة.

1. بنك Fransabank العامل بالجزائر: بدأ فرنسبنك في الجزائر نشاطه في ممارسة العمليات المصرفية بتاريخ 1 أكتوبر 2006، وهو عبارة عن شركة لبنانية مساهمة؛ تم تأسيسها برأس مال مختلط، وهي اليوم واحدة من أهم البنوك

الرائدة في القطاع، وتعمل على خدمة نسبة عالية من العملاء، حيث تضم كوادر مؤهلة ومدربة من الموظفين، الأمر الذي يضمن تلبية احتياجات ومتطلبات كافة المتعاملين معه؛ والمؤلفين من الشركات على اختلاف أحجامها؛ سواء كانت صغيرة أو متوسطة، إلى جانب المجموعات الوطنية والدولية الكبيرة ويضم 14 وكالة برأس مال يقدر ب15 مليار دج.

2. بنك Bnp Paribas: تم تأسيس بنك بي إن بي باريبا في الجزائر خلال عام 2002؛ بهدف التوسع وبناء شبكة واسعة من الوكالات فيها، فيما بات اليوم يمثل واحداً من أهم وأكبر البنوك المتواجدة على الأراضي الجزائرية، حيث استطاع خلال عدة سنوات بأن يصبح مصنفا ضمن أفضل البنوك التي تنتمي للقطاع الخاص في البلاد، ويعود ذلك بفضل ما يتميز بتقديمه من خدمات ومنتجات وحلول مالية ومصرفية على مستوى عالي من الجودة والكفاءة، حيث يعمل على خدمة شريحة واسعة من العملاء؛ والذين يصنفون بدورهم كأفراد وشركات ومؤسسات ويضم 73 وكالة براس مال 20 مليار دج.

3. بنك الخليج الجزائر AGB: تأسس بنك الخليج الجزائر في 15 ديسمبر 2003 بموجب القانون الجزائري، برأس مال قدره 10 مليار دينار جزائري، يملكه ثلاثة بنوك ذات سمعة دولية وهي بنك برقان (Burgan Bank) بقيمة 60%، بنك تونس العالمي (Tunis International Bank) بقيمة 30%، والبنك الأردني الكويتي Joradan) (Kuwait Bank بقيمة 10%، وهي بنوك تنتمي إلى مجموعة مشاريع الكويت القابضة. ويعد بنك الخليج الجزائر بنك تجاري بدأ مزاولة نشاطاته البنكية منذ مارس 2004، ومن بين أكبر مهامه المساهمة في التنمية الاقتصادية والمالية في الجزائر بتقديم خدمات ومنتجات مالية واسعة ومتطورة، بالإضافة إلى منتجات مصرفية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

والجدول الآتي يوضح مؤشرات قياس الملاءة المالية المعتمدة في الدراسة وطريقة قياس كل نسبة:

الجدول رقم (1): نسب الملاءة المالية المعتمدة في الدراسة

النسبة	رمزها	طريقة قياسها
نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الودائع	**CA**	حقوق الملكية / إجمالي الودائع
نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول	**CB**	حقوق الملكية / إجمالي الأصول
نسبة حقوق الملكية إلى مجموع القروض	**CC**	حقوق الملكية / إجمالي القروض

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مختلف مراجع الجانب النظري للدراسة

ثانيا: تحليل نسب الملاءة المالية:

اعتمدت دراستنا على ثلاثة نسب أساسية للملاءة المالية كما تم الإشارة إليه سابقا، وسنقوم بتحليل هذه النسب بعد حسابها اعتمادا على القوائم المالية الخاصة بالبنوك الثلاثة محل الدراسة.

1. تحليل نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الودائع

الجدول رقم (2): نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الودائع في البنوك محل الدراسة

البنك	السنوات					المتوسط العام
	2016	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	
Fransabank	62.32%	43.91%	34.06%	39.66%	40.27%	**44.04%**
Bnp	15.30%	16.03%	17.48%	17.89%	19.25%	**17.19%**
AGB	18.03%	14.43%	16.79%	18.97%	16.31%	**16.91%**

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة

(Fransabank، 2016-2020)، (Bnp، 2016-2020)، (AGB، 2016-2020).

من خلال الجدول رقم (2) أعلاه يتبين أن نسبة كفاية حقوق الملكية إلى مجموع الودائع شهدت تذبذبا في بنك **Fransabank** وقدرت أعلى نسبة ب 62.32% وذلك سنة 2016، أما بالنسبة لبنك **Bnp Paribas** فقد كانت النسبة في ارتفاع وتحسن طيلة سنوات الدراسة إلى أن وصلت إلى 19.25% كأعلى نسبة سجلها البنك في آخر سنة للدراسة ويرجع ذلك لزيادة حقوق الملكية في كل سنة، أما عن بنك الخليج الجزائر **AGB** فقد شهد نسب متفاوتة خلال سنوات الدراسة حيث بلغت أعلى نسبة 18.97% خلال سنة 2019 وإذا ما رتبنا البنوك المختارة في الدراسة حسب نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الودائع يحتل بنك **Fransabank** الصدارة بمتوسط عام 44.04%، يليه بنك **Bnp Paribas** بمتوسط 17.19%، ثم بنك **AGB** بمتوسط 16.91%، ويتبين أن نسبة كفاية حقوق الملكية إلى مجموع الودائع مرتفعة وتفوق 10% في البنوك الثلاثة خلال السنوات الخمسة، وهو الأمر الذي يدل على اعتماد البنوك محل الدراسة على أموالها الخاصة كمصدر أساسي في التمويل، مما يعكس زيادة أمان المودعين المتعاملين مع البنوك الثلاثة، فكلما زادت هذه النسبة زاد أمان المودعين وثقتهم في البنك.

2. تحليل نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول

الجدول رقم(3): نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول في البنوك محل الدراسة

البنك	السنوات					المتوسط العام
	2016	2017	2018	2019	2020	
Fransabank	36.50%	29.31%	24.11%	26.93%	25.54%	**28.48%**
Bnp	12.43%	12.89%	13.98%	14.26	15.18%	**13.75%**
AGB	14.08%	11.83%	13.37%	14.65%	13.11%	**13.41%**

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة

(Fransabank، 2016-2020)، (Bnp، 2016-2020)، (AGB، 2016-2020).

يوضح الجدول رقم (3) نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول والتي عرفت تفاوتا خلال سنوات الدراسة في بنك **Fransabank** الذي بلغت أعلى نسبة به 36.50% في السنة الأولى من الدراسة وقدرت أدنى نسبة ب 24.11% سنة 2018، أما بالنسبة لبنك **Bnp Paribas** فقد شهدت النسبة ارتفاعا وتحسن ملحوظ خلال السنوات المدروسة، حيث كانت أعلى قيمة لهذه النسبة في السنة الأخيرة ب 15.18%، أما عن بنك الخليج الجزائر **AGB** فقد عرف هو الآخر تفاوتا من حيث هذه النسبة خلال سنوات الدراسة وبلغت أعلى نسبة به 14.65% خلال سنة 2019، وبوجه عام لم تقل نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول عن 11% في البنوك الثلاثة وهي نسبة مقبولة جدا، وتدل على أن البنوك بإمكانها الاعتماد على أصولها لمواجهة الخسائر المحتملة التي قد تتكبدها جراء نشاطها بصرف النظر عن درجة مخاطرة الأصول البنكية، ويتفوق بنك **Fransabank** من حيث هذه النسبة حيث قدر متوسطه العام لسنوات الدراسة ب 28.48%، يليه بنك **Bnp Paribas** بمتوسط 13.75%، ثم بنك **AGB** بمتوسط 13.41%.

3. تحليل نسبة حقوق الملكية إلى مجموع القروض

الجدول رقم (4): نسبة حقوق الملكية إلى مجموع القروض في البنوك محل الدراسة

البنك	السنوات					المتوسط العام
	2016	2017	2018	2019	2020	
Fransabank	58.42%	53.01%	35.57%	43.04%	39.55%	**45.92%**
Bnp	18.80%	19.61%	21.84%	21.96%	27.27%	**21.90%**
AGB	19.57%	18.03%	17.43%	20.74%	18.12%	**18.78%**

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة

(Fransabank، 2016-2020)، (Bnp، 2016-2020)، (AGB، 2016-2020).

حسب الجدول رقم (4) شهدت نسبة حقوق الملكية إلى مجموع القروض تفاوتا نسبيا بين الارتفاع والانخفاض في بنك **Fransabank** وقدرت أعلى نسبة به ب 58.42% سنة 2016، أما بنك **Bnp Paribas** فعرف تحسنا في هذه النسبة ليسجل نسبته الكبيرة في السنة الأخيرة للدراسة والتي بلغت 27.27%، وبالنسبة لبنك **AGB** فقد شهدت النسبة انخفاضا في السنوات الثلاثة الأولى من الدراسة لترتفع سنة 20.74% سنة 2019، وتعاود الانخفاض من جديد في السنة الأخيرة إلى 18.12%. ويمكن الحكم على النسب المسجلة في البنوك الثلاثة بأنها مقبولة. الأمر الذي يعكس كفاءة وقدرة البنوك الثلاثة على مواجهة المخاطر المتعلقة بتخلف أو عدم تسديد العملاء للأموال التي استثمرتها البنوك (القروض). خاصة بنك Fransabank الذي احتل الصدارة أيضا من حيث هذه النسبة بمتوسط عام قدر ب 45.92%، يليه بنك **Bnp Paribas** بمتوسط عام 21.90%، ثم بنك **AGB** بمتوسط مقدر ب 18.78%.

خاتمة:

تعد عملية تقييم الملاءة المالية للبنوك أمر مهم جدا بل وضرورة حتمية للكشف عن مدى متانة وصلابة وقوة المركز المالي للبنك وقدرته على امتصاص الخسائر المحتملة نتيجة النشاط الائتماني والاستثماري، الأمر الذي يعزز من ثقة المودعين وكافة المتعاملين مع البنك، مما يحتم على هذا الأخير السعي جاهدا لتدعيم كفاية رأس المال. ومن خلال تقييمنا للملاءة المالية للبنوك الثلاثة بنك Fransabank، بنك Bnp Paribas، وبنك الخليج الجزائر AGB باستخدام القوائم المالية لهذه البنوك خلال الفترة 2016–2020 تم التوصل لمجموعة من النتائج يمكن عرضها في النقاط التالية:

- تتمتع البنوك الثلاثة محل الدراسة بقدرة على مواجهة الالتزامات المتمثلة في رد أموال المودعين، الأمر الذي يحقق زيادة عنصر الأمان لدى مودعي هذه البنوك، بالإضافة إلى أنها تقوم بالاعتماد على أموالها الخاصة كمصدر أساسي في تمويل نشاطاتها وليس على الودائع.
- حققت البنوك محل الدراسة معدلات مقبولة فيما يتعلق بنسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول خاصة بنك Fransabank، مما يدل على أن البنوك الثلاثة تقوم بالاعتماد على أموالها الخاصة في تكوين وتمويل أصولها ومواجهة الخسائر غير المتوقعة في قيمة الأصول.
- للبنوك محل الدراسة القدرة على مواجهة مخاطر عدم القدرة على استرداد جزء من الأموال التي قامت باستثمارها في منح القروض.
- احتل بنك Fransabank الصدارة من حيث كل النسب المعتمدة في الدراسة يليه بنك Bnp Paribas، ثم بنك الخليج الجزائر AGB.
- تحترم البنوك محل الدراسة المعايير العالمية لكفاية رأس المال، وعليه تتمتع بدرجة ملاءة كافية ومقبولة.

قائمة المراجع:

(1)- الكتب:

1. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2011، ص416.
2. بشير عباس العلاق، إدارة المصارف: مدخل وظيفي، جامعة التحدي، الأردن،2001.
3. حنفي عبد الغفار، قرياص رسمية، أسواق المال، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2000.
4. أحلام بوعبدلي، سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015.
5. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001.
6. Gallati Reto, Risk management and capital adequacy, McGraw Hill Professional, 2003.
7. Jabbour Ravel, The impact of Capital Requirements on Crises in the Us and Eu, Imperial College London, 2013.
8. Ali Saad Mohamed Dawood, Banks and Investment Portfolio –decision Support Portal, University Education House, Alexandria, 2012.

(2)-الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. مروج طاهر هذال المرسومي، أثر مخاطرة السيولة المصرفية وكفاية راس المال في أداء المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2014 (دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية)، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2017.
2. أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف1–، 2013.
3. مريم خوبيزي، إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018.
4. كلثوم حميدي، محاولة تقييم أداء البنوك الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017.
5. ميرفا جورج حلاق، العوامل المؤثرة في الملاءة المالية بالمصارف التجارية السورية الخاصة، مذكرة ماجستير في علوم الإدارة، تخصص مالية ومصارف، المعهد العالي لإدارة الأعمال، سورية، 2017.
6. زهرة ناجي عبيد المالكي، معايير كفاية راس المال والمخاطر الائتمانية على وفق مقررات بازل (1و2)، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2013.

7. عماد عادل عبد الله الجعافرة، الملاءة المالية وتأثرها بربحية البنوك التجارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، 2008.

(3)-**المقالات** :

1. نضال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، 2013.

2. محمد حسن رشم، علاء داشي دغيم، تأثير كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل 3 على ربحية المصارف التجارية "دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 8، العدد 1، 2018.

3. خالد لافي النيف، خلود ضيف الله القلاب، العلاقة بين السيولة والربحية والملاءة في المصارف الإسلامية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 16، العدد1، 2020.

4. بلال نوري سعيد، عبد الحسين جاسم محمد، أثر رأس المال الممتلك في المخاطرة المصرفية –دراسة مقارنة بين مصرفي الأردني الكويتي والراجحي للاستثمار، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العدد 22، 2021.

5. هالة عايد هادي، أثر حجم رأس المال الممتلك في أسعار الأسهم "دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 13، العدد 44، 2018.

6. محمد الأمين كياس، رأس مال البنوك ودوره في امتصاص المخاطر الائتمانية –حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 33، 2016.

7. عبد الله محمد، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين السودانية وفق معايير الملاءة المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 1، 2018.

8. محمد علي الحريث، حسن أحمد إسماعيل حروزي، مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي (دراسة تطبيقية)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد 2، العدد 43، 2018.

9. نعمان محصول، سراح موصو، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية –دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2013-2018–، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر2019.

10. أمجد إبراهيم آدم محمد، العلاقة بين كفاية رأس المال والسيولة في القطاع المصرفي السعودي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 29، العدد 3، 2021.

11. Chikoko Laurine, Pierre Le Roux, The Impact of Minimum Capital Requirements on Zimbabwe Commercial Lending , International Journal of Finance and Accoounting, vol 2, N°3, 2013

(4)-**أعمال ملتقى أو مؤتمر**:

1. براهيم بلقلة، عبد الله الحرتسي، نحو إطار جديد لقياس كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية وفقا لإطار منسجم مع Basel2، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، المركز الجامعي خميس مليانة، 5-6 ماي 2009.

2. دريس رشيد، سفيان بحري، مقررات لجنة بازل والنظم الاحترازية، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، 24-25 أفريل 2006.

(5)-**الوثائق القانونية:**

1. المادة 11 من النظام رقم 14-01 مؤرخ في 16 فيفري 2014، المتضمن لنسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 56 لسنة 2014.

(6)-**المواقع الإلكترونية:**

1. Fransabank, Rapports Annuels (2016-2020), https://www.fransabank.dz, visitée le 18/04/2022 à 14h 30min.

2. Bnp Paribas, Rapports Annuels (2016-2020), https://www.bnpparibas.dz, visitée le 20/04/2022 à 18h 50min.

3. Gulf Bank Algérie, Rapports Annuels (2016-2020), https://www.agb.dz, visitée le 21/04/2022 à 20h 35min.

الهوامش:

[1] نضال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، 2013، ص308.

[2] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2011، ص416.

[3] Chikoko Laurine, Pierre Le Roux, The Impact of Minimum Capital Requirements on Zimbabwe Commercial Lending , International Journal of Finance and Accoounting, vol 2, N°3, 2013, P131.

[4] محمد حسن رشم، علاء داشي دغيم، تأثير كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل 3 على ربحية المصارف التجارية "دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 8، العدد 1، 2018، ص138-139.

[5] نضال رؤوف أحمد، مرجع سابق، ص308.

[6] بشير عباس العلاق، إدارة المصارف: مدخل وظيفي، جامعة التحدي، الأردن،2001، ص134.

[7] خالد لافي النيف، خلود ضيف الله القلاب، العلاقة بين السيولة والربحية والملاءة في المصارف الإسلامية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 16، العدد1، 2020، ص108.

[8] مروج طاهر هذال المرسومي، أثر مخاطرة السيولة المصرفية وكفاية راس المال في أداء المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2014 (دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية)، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2017 ص61.

[9] مروج طاهر هذال المرسومي، ، المرجع السابق ص63.

[10] أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف1–، 2013، ص 51.

[11] حنفي عبد الغفار، قرياض رسمية، أسواق المال، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص136.

[12] أحمد قارون، مرجع سابق، ص51.

[13] بلال نوري سعيد، عبد الحسين جاسم محمد، أثر رأس المال الممتلك في المخاطرة المصرفية –دراسة مقارنة بين مصرفي الأردني الكويتي والراجحي للاستثمار، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العدد 22، 2021، ص279.

[14] بلال نوري سعيد، عبد الحسين جاسم محمد، المرجع السابق، ص 279.

[15] هالة عايد هادي، أثر حجم رأس المال الممتلك في أسعار الأسهم "دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 13، العدد 44، 2018، ص248.

[16] أحمد قارون، مرجع سابق، ص51.

[17] براهيم بلقلة، عبد الله الحرتسي، نحو إطار جديد لقياس كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية وفقا لإطار منسجم مع Basel2، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، المركز الجامعي خميس مليانة، 5-6 ماي 2009، ص10.

[18] محمد حسن رشم، علاء داشي دغيم، مرجع سابق، ص139.

[19] مريم خوبيزي، إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018، ص35.

[20] كلثوم حميدي، محاولة تقييم أداء البنوك الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017، ص26.

[21] أحلام بوعبدلي، سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015، ص155.

[22] ميرفا جورج حلاق، العوامل المؤثرة في الملاءة المالية بالمصارف التجارية السورية الخاصة، مذكرة ماجستير في علوم الإدارة، تخصص مالية ومصارف، المعهد العالي لإدارة الأعمال، سورية، 2017، ص14.

[23] براهيم بلقلة، عبد الله الحرتسي، مرجع سابق، ص11.

[24] محمد حسن رشم، علاء داشي دغيم، مرجع سابق، ص139.

[25] براهيم بلقلة، عبد الله الحرتسي، مرجع سابق، ص11.

[26] Gallati Reto, Risk management and capital adequacy, McGraw Hill Professional, 2003, P58.

[27] دريس رشيد، سفيان بحري، مقررات لجنة بازل والنظم الاحترازية، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، 24-25 أفريل 2006، ص4.

[28] محمد حسن رشم، علاء داشي دغيم، مرجع سابق، ص139.

[29] المادة 11 من النظام رقم 14-01 مؤرخ في 16 فيفري 2014، المتضمن لنسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد56 لسنة 2014.

[30] أحمد قارون، مرجع سابق، ص55-56.

[31] Jabbour Ravel, The impact of Capital Requirements on Crises in the Us and Eu, Imperial College London, 2013, P6.

[32] زهرة ناجي عبيد المالكي، معايير كفاية راس المال والمخاطر الائتمانية على وفق مقررات بازل (1و2)، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2013، ص25.

[33] محمد الأمين كياس، رأس مال البنوك ودوره في امتصاص المخاطر الائتمانية –حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 33، 2016، ص105.

[34] طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001، ص95.

[35] عبد الله محمد، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين السودانية وفق معايير الملاءة المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 1، 2018، ص126.

[36] محمد علي الحريث، حسن أحمد إسماعيل حروزي، مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي (دراسة تطبيقية)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد 2، العدد 43، 2018، ص 248.

[37] عماد عادل عبد الله الجعافرة، الملاءة المالية وتأثرها بربحية البنوك التجارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، 2008، ص 9-10.

[38] نعمان محصول، سراح موصو، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية –دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2013-2018–، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر2019، ص126.

[39] أمجد إبراهيم آدم محمد، العلاقة بين كفاية رأس المال والسيولة في القطاع المصرفي السعودي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 29، العدد 3، 2021، ص41.

[40] Ali Saad Mohamed Dawood, Banks and Investment Portfolio –decision Support Portal, University Education House, Alexandria, 2012, p114.